الأمم المتحدة

TD/B/EX(73)/2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
15 March 2023
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثالثة والسبعون

جنيف، 13–15 شباط/فبراير 2023

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الثالثة والسبعين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من 13 إلى 15 شباط/فبراير 2023

تقرير مُقدَّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الإجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية 3

ألف – *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022: الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي* ... 3

باء – الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس 4

ثانياً – موجز الرئاسة 4

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية 4

باء – الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة 5

جيم – *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022: الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي* ... 7

دال – الجلسة العامة الختامية 10

ثالثاً – المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة 11

ألف – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 11

باء – المسائل المتصلة بالهيئات الفرعية لمجلس التجارة والتنمية 11

جيم – جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين لمجلس التجارة والتنمية 14

دال – مسائل أخرى 14

هاء – اعتماد التقرير 14

المرفقات

الأول – المواضيع المعروضة على اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات واجتماعات الخبراء الأحادية السنة 15

الثاني – جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين لمجلس التجارة والتنمية 16

الثالث – الحضور 17

مقدمة

عُقدت الدورة التنفيذية الثالثة والسبعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من 13 إلى 15 شباط/فبراير 2023. وعقد المجلس، أثناء الدورة، سبع جلسات عامة حضورياً وفي شكل افتراضي.

وفي الجلسة العامة الافتتاحية، التزم الحاضرون الصمت دقيقة حداداً على عشرات الآلاف من الأشخاص المتضررين من الزلزال الذي ضرب تركيا والجمهورية العربية السورية في 6 شباط/فبراير 2023.

أولاً- الإجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية

ألف- *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022: الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي*

الاستنتاجات المتفق عليها 576 (دت-73)

إن مجلس التجارة والتنمية

1- يحيط علماً بتقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022: الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي، ويرحب بالاختيار الموفق لهذا الموضوع المناسب التوقيت؛

2- يلاحظ بقلق أن أقل البلدان نمواً تعاني بشكل غير متناسب من الآثار الضارة لتغير المناخ، نظراً لمساهمتها الهامشية جداً في انبعاثات غازات الدفيئة وتغير المناخ على الصعيد العالمي؛

3- يرحب بالالتزامات المتعهد بها في سياق اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويقر بأن أقل البلدان نمواً بحاجة إلى تلقي المساعدة من شركائها الإنمائيين والمجتمع الدولي لتحقيق أهدافها الإنمائية والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمناخ؛

4- يلاحظ أن استخدام أدوات السياسة العامة لأغراض بيئية التي تنطوي على تأثير محتمل على التجارة الدولية يمكن أن تكون له عواقب غير مقصودة على البلدان الشريكة، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وأنه يجب التصدي لهذه الآثار لمساعدة هذه البلدان في سعيها إلى تحقيق التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي؛

5- يتفق مع ما خلص إليه التقرير من أنه لكي تتمكن أقل البلدان نمواً من تحقيق تحول هيكلي أخضر، لا بد من تحقيق توازن بين إجراءات السياسات المحلية الفعالة والدعم الدولي القوي، ولا سيما في مجالات التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات؛

6- يقرر مواصلة استكشاف التوصيات الواردة في التقرير بشأن التحول الهيكلي الأخضر كإطار يسعى إلى التوفيق بين أهداف أقل البلدان نمواً القائمة منذ أمد بعيد والمتمثلة في إحراز تقدم نحو قطاعات وأنشطة ذات إنتاجية أعلى وقيمة مضافة أعلى والتخلص من الاعتماد على السلع الأساسية؛

7- يهيب بالأونكتاد أن يؤدي دوراً نشطاً في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031، ولا سيما من خلال عمله المتعلق بمعالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود، واستراتيجيات الانتقال السلس لرفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً مع الحفاظ على الزخم الذي يدفعها إلى الأمام، والقدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، وتحليل الاستثمار، وبناء القدرات، والحوار بشأن السياسات العامة، والتدريب، والتكامل الإقليمي، وبناء القدرات من بين مجالات مواضيعية أخرى تدخل ضمن خبرات الأونكتاد؛

8- يدعو البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي يمكنها أن تجدد موارد صـــندوق الأونكتاد الاستئماني لأقل البلدان نمواً أن تقوم بذلك.

الجلسة العامة الختامية
15 شباط/فبراير 2023

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022: الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي

1- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلســته العامة (الختامية) الخامســة، المعقودة في 15 شـباط/فبراير 2023، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، الاسـتنتاجات المتفق عليها التي عُمّمت في التاريخ المذكور باعتبارها ورقة غير رسمية (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

2- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً في جلســته العامة الثالثة، المعقودة في 14 شــباط/ فبراير 2023، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية عن دورته السادسة والخمسين.

ثانياً- موجز الرئاسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

3- في الجلســة العامة الافتتاحية، أعربت الأمينة العامة للأونكتاد عن حزنها للخســائر في الأرواح والأضـرار المادية في تركيا والجمهورية العربية السـورية. وأكدت تضـامن الأونكتاد مع شـعبي البلدين في أعقاب الزلزال.

4- وقالت إن ملاحظاتها سـتكون موجزة لإتاحة الوقت الكافي للمناقشـات اللاحقة بشـأن المنشـورات الرئيسـية. وذكرت أن العالم لا يزال في أزمة. وفي أعقاب الاجتماع السـنوي للمنتدى الاقتصـادي العالمي في دافوس، وإعادة فتح الاقتصـاد الصـيني، قالت إن الكثيرين اعتقدوا أن الاقتصـاد العالمي سيشـهد هبوطاً هيناً في عام 2023. غير أن هذا السـيناريو يبدو غير مرجح. فانعدام الأمن الغذائي يمثل ثلاثة أضـعاف ما كان عليه قبل ثلاث سنوات، ومعدلات الفقر في ارتفاع، والبلدان أصبحت على حافة الوقوع في التخلف عن سـداد الديون السـيادية. وكارثة واحدة تحدث نتيجة تغير المناخ، أو تعطل غير متوقع لحركة التجارة، أو حصاد سيئ، أو زيادة أخرى في أسعار الفائدة، قد يكفي لدفع البلدان إلى ما وراء حافة الهاوية. ومن ثم فإن الأونكتاد لا يزال في حالة أزمة.

5- وفي عام 2023، سـيضـاعف الأونكتاد جهوده لطرح منظور العالم النامي في المناقشـة العالمية، وسيسخر للغرض أركان العمل الثلاثة للمساهمة في جدول أعمال الهيكل المالي الدولي، واستعادة تدفقات التجارة والاسـتثمار، وتقديم أفكار جديدة للتمويل والمفاوضـات المتعلقة بتغير المناخ، والاسـتفادة من الاقتصـاد الرقمي لتعزيز التنمية المستدامة والشمول، والنهوض بالمنظور الجنساني داخل المؤسسة والوفاء بميثاق بريدجتاون.

6- والأهم من ذلك أن الأونكتاد سيستفيد من المشاركة الحكومية الدولية المتنامية مع الدول الأعضاء، التي تشكل محور كل الأنشطة التي يضطلع بها ومصدر قوة المؤسسة.

باء- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة

(البند 2 من جدول الأعمال)

7- لاحظت الأمينة العامة للأونكتاد، لدى افتتاحها للمناقشة، أنه من السابق لأوانه الحديث عن هبوط هين للاقتصاد العالمي بعد الارتفاع المسجل في معدلات التضخم: فأثر سياسات التقشف النقدي والمالي على أسواق العمل والإسكان والأسواق المالية لا يزال غير مؤكد. ودعت إلى اتباع نهج أكثر توازناً في مجال السياسة الاقتصادية إزاء التضخم، نهجٌ يأخذ في الاعتبار عوامل جانب العرض بالأساس. وفي هذا السياق، هنأت مصرف كندا على قراره وقف الزيادات في أسعار الفائدة. وسلطت الضوء على بعض التوصيات الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة والواردة في تقرير التجارة والتنمية 2022: آفاق التنمية في عالم متصدع – الاضطرابات العالمية والاستجابات الإقليمية، والتي تضمنت إصلاح الإطار الدولي للتعامل مع الديون والحصول على السيولة. ويبدو أن مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالديون غير كافية إلى حد كبير، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان المتوسطة الدخل، مثل غانا.

8- وأشار مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد إلى الاتجاهات المتعددة والمتداخلة الطويلة الأجل التي تضع الاقتصاد العالمي في حالة هشة وتبقي العالم بعيداً عن مسار مستدام: التوزيع غير المتكافئ للدخل والثروة، وتراجع الصناعة، وإلغاء القيود المالية، والمضاربة في أسواق السلع الأساسية.

9- ولاحظت رئيسة فرع سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية كيف أن قطاع الشركات يتحمل المسؤولية عن تقلص الحيز المتاح للدول في مضمار السياسة العامة وتركز النفوذ لدى الشركات الكبرى الذي لا يزال يشكل مسألة رئيسية يتعين معالجتها على الصعيد العالمي.

10- وأدلى ببيانات المتكلّمون التالي ذكرهم: ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل كندا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ وممثل الاتحاد الروسي، باسم الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية – الآسيوية؛ وممثل تايلند، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل ملديف، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل زمبابوي؛ وممثل باكستان؛ وممثل هندوراس؛ وممثل فيجي؛ وممثل الصين؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل فرنسا؛ وممثل بيرو؛ وممثل الأرجنتين؛ وممثل جامايكا؛ وممثل بيلاروس؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل ترينيداد وتوباغو؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل الهند؛ وممثل مصر؛ وممثل جمهورية مولدوفا؛ وممثل كولومبيا.

11- وأثنى العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين على أهمية تقرير التجارة والتنمية لعام 2022 وقاعدة الأدلة والبحوث الواردة فيه، مسلطين الضوء على أهمية النتائج والتوصيات، لا سيما فيما يتعلق بإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وتمويل التنمية، وإصلاح إطار تسوية الديون، والحاجة إلى تخفيف الزيادات في أسعار الأغذية. وأكدوا أن الآليات القائمة حالياً لتلبية الاحتياجات المالية للبلدان النامية، وعلى وجه التحديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة الـ 20، تتعارض مع الواقع، ولا سيما في حالة البلدان المتوسطة الدخل. وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن شبكات الأمان المالي العالمية آخذة في الازدياد من حيث العدد.

12- وأشاد العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين بجدول أعمال المناخ الوارد في التقرير والتوصية بالتنسيق العالمي لدعم التحول الأخضر في جنوب الكرة الأرضية. ورحبوا بالاعتراف بأهمية التكامل التجاري والتنسيق الإقليمي فيما بين البلدان النامية وبالضرر الذي تسببه للتجارة والتنمية التشريعاتُ التجارية لبعض البلدان فيما يتعلق بالأهداف البيئية. وأضافوا أيضاً أنه ينبغي تعزيز صوت البلدان النامية في المؤسسات التجارية، وأن أي مفاوضات ينبغي أن تجري في محافل دولية تشمل الجميع،

مثل الأمم المتحدة. وركزوا بوجه خاص على المفاوضات بشأن تدفقات البيانات والممارسات المانعة للمنافسة في الاقتصاد الرقمي. وأكدوا أن الأونكتاد هو محفل مناسب وفي وضع جيد يؤهله لوضع جدول أعمال تجاري إيجابي. وأشار أحد المندوبين إلى أن منظمة التجارة العالمية ليست محفلاً شاملاً للجميع وأن من المهم ألا ننسى الأثر السلبي والطويل الأمد للتجارب الاستعمارية الحالية والماضية.

13- وطلب العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين أن يواصل الأونكتاد إجراء مزيد من البحوث بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوسع التجارة الإقليمية، ونفوذ الشركات الكبرى، واقترح أحد المندوبين تنظيم المزيد من جلسات الإحاطة لمناقشة هذه القضايا.

14- وأعربت مجموعة إقليمية وعدة مندوبين عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم بشأن تغير المناخ، ولا سيما بالنسبة إلى الاقتصادات الصغيرة، وأعربوا عن دعمهم للأونكتاد في مواصلة تنفيذ عهد بريدجتاون.

15- وأشار مندوب آخر إلى أهمية إحياء جدول أعمال الاتفاقات الضريبية الدولية.

16- وأوصى بعض المندوبين بمواصلة العمل بشأن أثر الجزاءات، ولا سيما على أسعار الأغذية. وقال مندوب آخر إن وفده سيوزع قريباً ورقتين بشأن الطاقة والأمن الغذائي.

17- وأكدت مندوبة أخرى من جديد تأييد بلدها لجدول أعمال الأونكتاد بشأن تمويل التنمية وأشارت إلى مؤتمر دولي مقبل في باريس لمناقشة الترتيبات المالية الدولية.

18- ورحب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بالاهتمام الذي يوليه التقرير لمعالجة الأبعاد المتعددة المستمرة للأزمة في الاقتصاد العالمي، وأبرز أهمية التنفيذ الفعال للإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمجموعة العشرين. وسلط الضوء على الضرائب المحلية باعتبارها أفضل طريقة لدعم التنمية، إلى جانب التكامل الإقليمي وعلى كيفية استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لإيجاد تمويل إضافي للتنمية المستدامة. وأشار إلى أهمية التحول الأخضر.

19- وأعربت بعض المجموعات الإقليمية عن أسفها لأن التقرير ينقصه التركيز والاتساق عموماً، ولأن بعض البيانات استُخدمت بطريقة انتقائية، ولا سيما فيما يتعلق بالديون، ويتضمن إشارات كثيرة إلى مراجع تابعة للأونكتاد نفسه، ويبالغ في تبسيط الأمور.

20- وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى اقتباسات خاطئة تتعلق بمجموعته وردت في بعض فقرات التقرير وأعرب عن قلقه من أن التقرير يعطي انطباعاً بأنه يشجع المفاوضات التجارية غير الرسمية، الأمر الذي يتعارض مع العملية القائمة على القواعد في منظمة التجارة العالمية. وترى المجموعة الإقليمية أن النهج المتبع في التقرير يوحي بشكل غير دقيق بوجود فجوة بين الشمال والجنوب. وطلبت ممثلة مجموعة إقليمية أخرى بقوة أن يعكس التقرير جميع الآراء بشأن مختلف المسائل. وأعربت بوجه خاص عن أسفها لأن التقرير اعتمد رأي الأقلية بشأن البيان المشترك لمنظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية. واعترضت على الادعاء بأن تشديد السياسة النقدية لا يفيد لمكافحة التضخم. وقالت إنه يجب على الفريق المعني بإعداد التقرير أن ينسق مع الأقسام الأخرى لإنتاج محتوى أكثر اتساقاً يعكس وجه نظر المنظمة برمتها وينصب تركيزه على التجارة بدلاً من التمويل.

21- وأعرب أحد المندوبين عن أسفه من عدم تضمين التقرير معلومات تعكس واقع الاقتصاد الوطني لبلده أو التحديات المعترضة بسبب الحرب في أوكرانيا، والتي ينبغي تصويرها بشكل دقيق على أنها عمل عدواني.

22- ورداً على البيانات التي أدلت بها الوفود، قال مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية إن الشعبة تتوخى تعميم تعليقات خطية. وذكر أن تعبئة الموارد المحلية مسألة استثمار، ولا سيما الاستثمار العام، قبل أن تكون مسألة تتعلق بالضرائب. وأوضح أيضاً أن التقرير ذكر أن تشديد السياسة النقدية يمكن

أن يشكل إجراءً فعالاً ضد التضخم، ولكن بتكلفة غير متناسبة بالنسبة إلى الاقتصاد الحقيقي، خاصة عندما يكون التضخم مدفوعاً بالعرض أساساً. وفيما يتعلق بضرورة عرض جميع الآراء بشأن كل موضوع مطروح، أشار إلى أن للأونكتاد نهجه الخاص إزاء التنمية الذي ما فتئت المؤسسة تطرحه وتثريه منذ ما يقرب من 60 عاماً. وقال إن تقرير التجارة والتنمية يعكس هذا النهج. وأشار إلى أنه لا يُتوقع أو يُطلب من أي مؤسسة أخرى تنشر تقريراً رئيسياً أن تستعرض جميع الآراء القائمة.

23- واعترض رئيسة فرع سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية على الفكرة التي مفادها أن قضايا التجارة ينبغي أن تعالج على نطاق ضيق، بمعزل عن قضايا التمويل والتنمية. وأصرت على أن هذه المسائل ما فتئت تزداد تعقيداً وترابطاً ولا يمكن معالجتها إلا في الإطار الواسع للاقتصاد السياسي. وأكدت أن هذه الرؤية الضيقة على وجه التحديد هي السبب في عمى العديد من خبراء الاقتصاد عن أوجه الضعف التي يعاني منها العالم.

جيم- *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022: الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي*

(البند 3 من جدول الأعمال)

24- في افتتاح المناقشة بشأن *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022: الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي*، وجهت الأمينة العامة للأونكتاد ثلاث رسائل رئيسية: أولاً، إن أقل البلدان نمواً بحاجة ماسة إلى تحول هيكلي أخضر للحد من الفقر وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة مخاطر المناخ؛ وثانياً، إن أقل البلدان نمواً هي الاختبار الحقيقي الذي سيحكم التاريخ على أساسه على النجاح في تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة المكرس في مكافحة تغير المناخ بطريقة منصفة؛ وثالثاً، يجب أن تراعي السياسات واللوائح المتعلقة بالمناخ بشكل صريح الأثر على أقل البلدان نمواً، لتجنب أي أضرار غير مقصودة.

25- وقدم مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة نقاطاً أساسية تم تناولها في *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022*. وشدد بقوة على الحاجة الملحة إلى تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً لأنها تتعرض لخسائر غير متناسبة في الأرواح وسبل العيش والموارد، مثل الأراضي والهياكل الأساسية الحيوية، بسبب تغير المناخ والكوارث. وعلاوة على ذلك، فإن أوجه الضعف الهيكلية التي تعاني منها هذه البلدان، وافتقارها إلى القدرات الإنتاجية، واعتمادها الثابت على السلع الأساسية، بالنسبة إلى عدد كبير منها، لها آثار على انتقالها إلى اقتصاد خفيض الكربون وتحولها الهيكلي. وشدد أيضاً على أن السياسات غير المنسقة التي تستند إلى تدابير السياسة التجارية يمكن أن تكون لها عواقب غير مقصودة، بما في ذلك بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً.

26- وأدلى ببيانات المتكلّمون التالي ذكرهم: ممثل ملاوي، متحدثاً باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل كندا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ وممثل هولندا (مملكة)؛ وممثل اليمن؛ وممثل غامبيا؛ وممثل البرتغال؛ وممثل كينيا؛ وممثل زامبيا؛ وممثل كوستاريكا؛ وممثل بنغلاديش؛ وممثل كمبوديا؛ وممثل أنغولا؛ وممثل نيبال؛ وممثل سلوفينيا؛ وممثل الصين؛ وممثل ألمانيا؛ وممثل دولة فلسطين، باسم مجموعة الدول العربية؛ وممثل فرنسا؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل فنلندا؛ وممثل المغرب؛ وممثل مصر؛ وممثل تشاد؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل السنغال؛ وممثل موريشيوس؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل كولومبيا؛ وممثل تركيا. وأدلى ممثل منظمة التعاون الإسلامي أيضاً ببيان.

27- ورحب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بما تضمنه التقرير من تحليل وتوصيات وأشار إلى التحديات الرئيسية التي تواجهها أقل البلدان نمواً. وطلب بقوة إلى الشركاء الإنمائيين تكييف التدابير مع احتياجات أقل البلدان نمواً لتمكينها من النهوض بقدراتها الإنتاجية وقدراتها المؤسسية في كل من القطاعين العام والخاص. واعتبر أن ذلك سيسمح لأقل البلدان نمواً بالتكيف بشكل أفضل مع الظروف التجارية الدولية المتغيرة. وأشار إلى أن أقل البلدان نمواً تطلب زيادة الدعم المقدم إلى الأونكتاد لتمكينه من مواصلة تحليل الآثار التي يمكن أن تترتب في اقتصادات أقل البلدان نمواً وآفاق التنمية المستدامة فيها عن تدابير السياسات التجارية ذات الدوافع البيئية، مثل تلك التي يخطط لها الشركاء التجاريون.

28- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى ضعف أقل البلدان نمواً في سياق الأزمات المتعددة. وأفاد بأن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى التوفيق بين حتمية متابعة مسارها الإنمائي والقيود المناخية والبيئية. وأعرب عن تقديره بوجه خاص لاقتراح الأونكتاد الداعي إلى تحقيق تحول هيكلي مستدام، على النحو الوارد في التقرير، ووضع سياسات إنمائية في أقل البلدان نمواً بدعم من شركائها الإنمائيين. وأعرب عن أمله في أن يتم الوفاء بالالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المقبل المعني بأقل البلدان نمواً المقرر عقده في آذار/مارس 2023.

29- ورحبت ممثلة مجموعة إقليمية أخرى بما تضمنه التقرير من تحليل وتوصيات. وقالت إن النمذجة الواردة في التقرير تستند إلى آلية تعديل حدود الكربون، على الرغم من أن النمذجة تذهب إلى ما أبعد من خصائص الآلية، وتقدم مزيداً من التفاصيل عن طبيعتها. وأشارت أيضاً إلى البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد من أجل أنغولا كمثال على الاستثمار في التحول الاقتصادي الأخضر والشراكة الثابتة مع أقل البلدان نمواً.

30- وأثنى عدة مندوبين على التقرير لما تضمنه من تحليل متوازن وعرض للحلول المقترحة، وشددوا على ضرورة دعم أقل البلدان نمواً في مجالي التمويل والتكنولوجيا. وأقروا بالحاجة إلى نقل الحبوب عبر البحر الأسود لضمان الأمن الغذائي لأقل البلدان نمواً وتخصيص الأموال اللازمة للتصدي لتغير المناخ وتشجيع المبادرات الأخرى لدعم أقل البلدان نمواً. ودعا مندوب آخر إلى تشجيع الزراعة القادرة على الصمود ومعاملة أقل البلدان نمواً معاملة خاصة في مجال المساعدة التقنية والمالية. ودعا عدة مندوبين إلى تنفيذ اتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والولايات المسندة إلى الأونكتاد في عهد بريدجتاون لدعم أقل البلدان نمواً. وأشاروا إلى منبر المناقشات المنظمة بشأن التجارة والاستدامة البيئية الذي أنشئ في منظمة التجارة العالمية، وشاركت في قيادته كندا وكوستاريكا، والذي ركز على الكيفية التي يمكن بها للتجارة أن تساعد في التصدي للتحديات البيئية.

31- وشدد عدة مندوبين آخرين على أهمية مبدأ المعاملة بالمثل فيما بين الشركاء الإنمائيين فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، مستشهدين في ذلك بالعمل الجاري في آسيا من أجل التوصل إلى اتفاق أخضر بشأن تحييد أثر الكربون والجهود التي تبذلها أنغولا لتطوير إنتاج الطاقة الكهرمائية والفلطائية الضوئية. ودعا أحد المندوبين الأونكتاد إلى إجراء مزيد من البحوث بشأن الآثار ذات الصلة لسياسات تغير المناخ في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك على مستوى الشركات.

32- وتبادل عدة مندوبين تجارب بلدانهم فيما يتعلق بالمساعدة التقنية والمالية التي تقدمها إلى أقل البلدان نمواً، ولا سيما لتمكين المرأة وتقديم دعم محدد فيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ودعا أحد المندوبين إلى استعراض قواعد المنشأ التفضيلية لتمكين أقل البلدان نمواً من زيادة صادراتها. كما حث على دعم الاتحاد الأفريقي وزيادة المعونة المقدمة لهذه البلدان من أجل النهوض بالتجارة الخضراء والتكيف مع آليات ضريبة الكربون عند الحدود، وشدد على أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

33- ورحب العديد من المندوبين بالتقرير، وشددوا على أهمية مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، فضلاً عن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من خلال الوفاء بالالتزام المتفق عليه على نطاق العالم بتوفير تمويل بمبلغ 100 مليار دولار سنوياً لأقل البلدان نمواً، ومن طريق المساعدة الثنائية والدعم المتعدد الأطراف للاستثمارات الضخمة للنهوض بالجهود المبذولة في مجال الطاقة المتجددة، وتشجيع تبادل الخبرات في مجال الديون لصالح أقل البلدان نمواً.

34- ورحب مندوب آخر بأهمية التقرير، وأشار إلى التحديات الرئيسية التي تواجهها أقل البلدان نمواً وطلب بعض التوضيحات، لا سيما بشأن كيفية تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للمصارف العامة ومصارف التنمية أن تقدم مساعدة ملموسة لأقل البلدان نمواً، وكيف يمكن تنفيذ القواعد المتصلة بانبعاثات الكربون، وكيف يمكن للبلدان أن تتخلص من فخ الاعتماد على السلع الأساسية. وعلاوة على ذلك، تساءل عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد أقل البلدان نمواً على تحقيق تحول إيكولوجي.

35- وأشاد عدة مندوبين بجودة التقرير، وأشاروا إلى انخفاض التمويل المتاح لأقل البلدان نمواً، وأهمية وضع الموجزات القطرية لأوجه الضعف التي تعاني منها هذه البلدان وفقاً لما أذنت به الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أشاروا إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق تغير المناخ، وكيفية تمويل التحول الإيكولوجي.

36- ورحب بعض المندوبين ومشارك من منظمة حكومية دولية باختيار موضوع التقرير وبالتحليل الوارد فيه، وشددوا على مسألة تعويض ديون أقل البلدان نمواً. ورحبوا بمختلف المبادرات الرامية إلى دعم أقل البلدان نمواً. وسلط المشارك من المنظمة الحكومية الدولية الضوء على الدعم الذي تقدمه المنظمة التي يمثلها في أقل البلدان نمواً.

37- وأشار أحد المندوبين إلى تراجع الأهداف الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بسبب الوضع الذي تأثر بتعدد الأزمات. وشدد على عواقب الحرب الأهلية في بلده، التي دمرت الهياكل الأساسية والاقتصادية، وتحدث عن الدعم الذي يقدمه بلد للمليشيات التي تشن الحرب. ورد مندوب آخر قائلاً إن الادعاء لا أساس له من الصحة.

38- وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن قلقه لأن مجموعته لم تتمكن من الكلام في حين أعطيت الكلمة للمجموعات الإقليمية الأخرى، وطلب مراعاة ترتيب أخذ الكلمة في المستقبل، وفقاً للنظام الداخلي.

39- وشكر المدير الوفود ورحب بدعمها، بما في ذلك دعم الشركاء الإنمائيين، وأكد من جديد استعداد الأمانة لمواصلة المناقشات مع الوفود بشأن المسائل التقنية المثارة. وأكد أن المؤلف الرئيسي للتقرير سيأخذ في الاعتبار الشواغل التي أثارها أحد المندوبين من أجل معالجتها بمزيد من التفصيل في الطبعة المقبلة.

40- وشكر رئيس المجلس الوفود على مشاركتها وعرض تجربة بلده فيما يتعلق بزيادة التمويل المخصص للاقتصاد الأخضر. وهنأ الأونكتاد على التقرير وأشار إلى أن الأونكتاد مؤسسة للحوار والتحليل وتقديم المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نمواً. وأشار إلى أن ممثلي أقل البلدان نمواً والشركاء الإنمائيين قد شاركوا جميعاً وحثوا في بياناتهم على تنفيذ التوصيات الواردة في *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022*.

دال- الجلسة العامة الختامية

41- لخّص نائب الأمينة العامة للأونكتاد في ملاحظاته الختامية النجاحات التي حققتها الدورة، مشيراً إلى المناقشات الموضوعية التي أجريت بشأن *تقرير التجارة والتنمية لعام 2022* و*تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022*، والتي تخللتها مداخلات عديدة رفيعة المستوى، تناولت كلاً من التقريرَيْن الرئيسيَيْن، وهو ما يعكس التزام الدول الأعضاء بتنشيط الآلية الحكومية الدولية وحرصها على ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُمدت الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في تقارير الهيئات الفرعية، وأُقرت مواضيع اجتماعات الخبراء، واتُّفق على جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين للمجلس.

42- واستشرافاً للمستقبل، قال نائب الأمينة العامة إن الأونكتاد لا يدخر جهداً لكي تكون المواضيع المقرر تناولها في الدورة السنوية للمجلس في حزيران/يونيه 2023 فنية بامتياز. ومرة أخرى، ستتضمن الدورة بنداً بشأن التجارة. وفيما يتصل بهذا البند والبند المتعلق بمتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ستحرص الأمينة العامة للأونكتاد والأمانة على أن يُتناول البندان بطريقة بناءة وفعالة، لا سيما بالنظر إلى الأزمات المتعددة الجارية. وسيُعرض أيضاً في إطار الجزء الرفيع المستوى من الدورة موضوع طموح جيد التوقيت ويتسم بأهمية كبرى في السياق العالمي. وأخيراً، أشار إلى أن المداولات الثرية ساعدت على دفع الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الستين للأونكتاد وللدورة السادسة عشرة المقبلة للمؤتمر في عام 2025.

43- وقال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إن مجموعته تلاحظ بامتنان أن نائب الأمينة العامة قد أحاط علماً بتعليقات أعضاء المجموعة. وأعرب عن أمله في أن يكون وفده قد ساهم مساهمة بناءة في تحسين أداء الأونكتاد لصالح تعددية الأطراف عموماً من خلال إبراز النقاط الإيجابية، وتحديد بعض التحديات المطروحة.

44- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى المناقشات الهادفة حول *تقرير التجارة والتنمية لعام 2022* و*تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022*، والتي تناولت موضوعاً مهماً بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. وقال إن *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022* جاء في الوقت المناسب وتضمن توصيات إيجابية. وأقر أيضاً بالمناقشات البناءة التي أجراها الأعضاء والتي أدت إلى نتائج إيجابية. وفيما يتعلق بالموضوع والأسئلة الإرشادية للدورة القادمة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، قال إن مجموعته توافق على الإطار الزمني الذي اقترحه رئيس المجلس ومدته أسبوع واحد، لاختتام هذا العمل وإتاحة الوقت الكافي للأمانة لإعداد دراسة مجدية.

45- وقال ممثل مجموعة إقليمية أخرى إن مجموعته تتطلع إلى تعزيز عمل الأونكتاد وتتوقع تعزيز أركان عمله الثلاثة المتمثلة في البحث والمساعدة التقنية وتوافق الآراء الحكومي الدولي. وأعرب عن تقديره لرئيس المجلس الذي تمكن من تقريب الآراء المتباينة لمختلف المجموعات الإقليمية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وأشاد بالتفاعل البناء للمجموعات الإقليمية الأخرى.

46- وأعربت ممثلة مجموعة إقليمية أخرى عن تقديرها لعمل الأونكتاد، ولا سيما فيما يتعلق *بتقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022*، وللنتائج الإيجابية للدورة في هذا الصدد. وقالت إن مجموعتها ستواصل المشاركة البناءة لتحقيق أهداف إنمائية عملية ومفيدة للجميع.

47- وأشار أحد المندوبين أيضاً إلى أن أقل البلدان نمواً تتصدر جدول أعمال بلده. وقال إن بلده على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي للتعجيل بجدول أعمال التنمية الخضراء والصحية والمستدامة.

48- وأشار مندوب آخر إلى نقطة أثيرت في وقت سابق، فيما يتعلق بطلب رُفع إلى أمانة الأونكتاد من أجل إعداد تقرير عن الآثار المالية والتجارية والتكنولوجية المترتبة عن الجزاءات المفروضة على البلدان. وطلب إلى الأمانة أن تنظر في إعداد تقرير لتحليل المسألة وتقديم تقرير إلى البلدان.

ثالثاً- المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة

ألف- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 1 من جدول الاعمال)

49- أقر مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة في 13 شباط/فبراير 2023، جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثالثة والسبعين، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EX(73)/1، لكنه عدله لإضافة بند فرعي، هو تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية. وتبعاً لذلك، كان جدول أعمال الدورة التنفيذية كما يلي:

1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

2- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة.

3- *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022: الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي.*

4- المسائل المتصلة بالهيئات الفرعية لمجلس التجارة والتنمية.

(أ) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي؛

(ب) تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الثالثة عشرة؛

(ج) تقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها الثالثة عشرة؛

(د) مواضيع اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة؛

(هـ) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

5- تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.

6- جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين لمجلس التجارة والتنمية.

7- مسائل أخرى.

8- اعتماد التقرير.

باء- المسائل المتصلة بالهيئات الفرعية لمجلس التجارة والتنمية

(البند 4 من جدول الاعمال)

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

50- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة الثالثة المعقودة في 14 شباط/فبراير 2023، بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي عن دورتها الخامسة والثمانين، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/WP/321، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

51- وأعربت إحدى المجموعات الإقليمية عن تطلعها إلى زيادة المشاركة في بعض مسارات العمل التي تم الإعلان عنها وعرضها. وأكد من جديد التحسن الملحوظ في التحضير للدورة وسير أعمالها مقارنة بالسنوات السابقة وشجع على مواصلة هذا الاتجاه الإيجابي.

تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

52- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة الثالثة، المعقودة في 14 شباط/فبراير 2023، بتقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الثالثة عشرة، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.II/49، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

53- وأشار أحد المندوبين إلى أن رئيسة اللجنة لم تتمكن من حضور الدورة الحالية للمجلس. وقال إن الرئيسة أشارت إلى أهمية عمل الأونكتاد بشأن قضايا مثل تراجع ثقة المستثمرين الدوليين، وأسواق الأوراق المالية، والمستثمرين المؤسسيين، وصناديق الاستثمار، ووكالات ترويج الاستثمار، والمناطق الاقتصادية الخاصة لتعبئة الاستثمار المستدام لصالح البلدان النامية. وركزت اللجنة أيضاً على التبعية التكنولوجية لمعظم البلدان النامية وعلى الحاجة إلى تكييف التكنولوجيات المستحدثة في الخارج مع احتياجات التنمية الشاملة والمستدامة لتلك البلدان. وأشار أيضاً إلى عمل الأونكتاد في مجال التجارة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية في خدمة المرأة، والنظام الآلي للبيانات الجمركية.

54- وأشار مندوب آخر إلى التعاون الوثيق مع الأونكتاد، ولا سيما في سياق رئاسة بلده للفريق العامل المعني بالتجارة والاستثمار والصناعة التابع لمجموعة الـ 20. وأشار بصفة خاصة إلى الفقرة 37 من إعلان بالي المتعلقة بتعزيز القيمة المضافة عن طريق تحريك قطاعات الصناعة التجهيزية وتعزيز التعاون بين المستثمرين الأجانب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأفاد بأن التعاون بين بلده والأونكتاد أسفر عن إعداد خلاصة بالي للمساهمة في تحقيق الاستثمار من أجل التنمية المستدامة. وقال إنه يرى أن الأونكتاد أمامه فرصة لتعزيز التعاون مع البلدان التي تتشابه معه في طريقة التفكير بشأن القضايا ذات الصلة. وقال إنه يتطلع إلى التعاون الوثيق مع الأونكتاد في سياق رئاسة بلده لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 2023.

55- وأشار ممثل مجموعة إقليمية إلى أن سلوك لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية قد انحرف عن الأهداف المتوخاة على النحو المحدد في اتفاق أكرا، الذي اعتُمد في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر، ولا سيما فيما يتعلق بهدف التوصل إلى استنتاجات موجزة ومركزة متفق عليها لتوجيه عمل الأونكتاد في إطار أركان عمله الثلاثة. وأشار إلى الالتزام المشترك للأعضاء بتنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، وأعرب عن استعداده المستمر للمشاركة في بلوغ هذا الهدف وتحقيقه من خلال نهج مشترك وبناء وحاسم.

تقرير لجنة التجارة والتنمية

56- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة الثالثة المعقودة في 14 شباط/فبراير 2023، بتقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها الثالثة عشرة، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/55.

57- وأشار ممثل مجموعة إقليمية إلى أن سلوك لجنة التجارة والتنمية قد انحرف عن الأهداف المتوخاة على النحو المحدد في اتفاق أكرا، الذي اعتُمد في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر، ولا سيما فيما يتعلق بهدف التوصل إلى استنتاجات موجزة ومركزة متفق عليها لتوجيه عمل الأونكتاد في إطار أركان عمله الثلاثة. وأشار إلى الالتزام المشترك للأعضاء بتنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، وأعرب عن استعداده المستمر للمشاركة في بلوغ هذا الهدف وتحقيقه من خلال نهج مشترك وبناء وحاسم.

مواضيع اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة

58- حدد المجلس، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 15 شباط/فبراير 2023، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، المواضيع التي سيتناولها اجتماع الخبراء المتعدد السنوات واجتماع الخبراء الذي يعقد كل سنة، على النحو الوارد في ورقة غير رسمية عُممت في نفس التاريخ (انظر المرفق الأول).

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

59- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة الثالثة، المعقودة في 14 شباط/فبراير 2023، بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن دورته السادسة، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EFD/6/3، وأقر التوصيات المتفق عليها في مجال السياسة العامة الواردة فيه.

60- وأشار ممثل مجموعة إقليمية إلى المؤشرات الصريحة الواردة في الاختصاصات المستكملة المتفق عليها لفريق الخبراء الحكومي الدولي والتي ينبغي للمجلس أن ينظر فيها عند تقييم الأداء. وفيما يتعلق بمؤشر الدور القيادي الذي تضطلع به الدول الأعضاء في الأونكتاد بشأن تحديد المواضيع والأسئلة الإرشادية، قال إنه لا يزال هناك عمل يتعين القيام به. وفي حين اتفق الأعضاء بشأن الموضوع والأسئلة الإرشادية، فإن ورقة المعلومات الأساسية، وطريقة تنظيم الفريق وتوجهه، والمسودة الأولية للتوصيات المحتملة المتفق عليها في مضمار السياسة العامة قد انحرفت عنهما. وفي نهاية المطاف، أمكن التوصل إلى توافق في الآراء، على الرغم من أن المفاوضات كانت صعبة. وأوصى بالتركيز في إطار هذه العملية على الأسئلة الإرشادية المتفق عليها وبالمساهمة بطريقة عملية في جدول أعمال تمويل التنمية. وأكد على ضرورة الاستفادة من هذه التجربة لتوجيه المحادثات الجارية بشأن تحديد الموضوع والأسئلة الإرشادية للدورة المقبلة. وفيما يتعلق بالتمثيل المتوازن للمتحاورين، لاحظ حدوث تحسن. وركزت بعض المداخلات على الآراء التي يعتقد أنها لا تسهم إسهاماً إيجابياً في العمليات المتعددة الأطراف. ولاحظ أيضاً تحسناً في المشاركة النشطة للخبراء من الدول الأعضاء. كما لاحظ أن مشاركة المندوبين المقيمين في جنيف قد ازدادت، في حين لا تزال مشاركة الخبراء المقيمين في العواصم ضعيفة. وأعرب عن اعتقاده بأن مساهمة فريق الخبراء الحكومي الدولي في تنفيذ جدول الأعمال الأوسع نطاقاً لتمويل التنمية يعوقها إلى حد ما الخطاب السياسي المألوف على أعلى المستويات. لذلك، وفيما يتعلق بالقيمة المضافة للدورة عموماً، أقر بأن مسائل مثيرة للاهتمام قد أثيرت، في حين أنه يرى أنه كان من الممكن تحقيق المزيد لو ركز المشاركون على الأسئلة الإرشادية، وتجنبوا الخطاب السياسي المألوف، وتنازلوا عن رغبتهم في إدراج جدول أعمال تمويل التنمية برمته في النتائج المتفاوض عليها. وفي الختام، أكد من جديد التزام مجموعته الإقليمية بالموضوع وبمواصلة الجهود البناءة في إطار عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي إلى حين إجراء عملية الاستعراض المتفق عليها للدورة السادسة عشرة للمؤتمر.

61- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى الاهتمام المتزايد والمشاركة النشطة للأعضاء خلال دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي. وهذا يؤكد أهمية المسألة التي تجري مناقشتها، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية وفي لحظة حرجة تواجه فيها أزمات متعددة الأوجه. وأعرب أيضاً عن تقديره لمشاركة المنسقين الإقليميين في التوصيات المتفق عليها في مضمار السياسة العامة التي انبثقت عن الدورة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية في إرساء الأساس، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل مثل التمويل، ولكن أيضاً بشأن مسائل أخرى. وقال إنه يدرك أهمية مواصلة المناقشة ويتطلع إلى المناقشة بشأن اختيار الموضوع وتحديد الأسئلة الإرشادية للدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي. ونظراً لأهمية هذه المسألة، فإن المناقشة الرامية إلى وضع اللمسات الأخيرة على الأسئلة الإرشادية لم تُختتم بعدُ، بسبب الاهتمام الكبير من جانب البلدان النامية وأهمية مواصلة الجهود من أجل تهيئة بيئة مواتية للتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل. وقال إنه يتطلع إلى المشاركة مع الأعضاء، ولا سيما منسقي المجموعات الإقليمية، ويأمل في أن يبدي الجميع القدر اللازم من المرونة لفهم ضرورة معالجة القضايا في الدورة المقبلة وتوجيه الاهتمام اللازم لهذه المسألة.

جيم- جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين لمجلس التجارة والتنمية

(البند 6 من جدول الأعمال)

62- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 15 شباط/فبراير 2022، جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين للمجلس، وطلب إلى المكتب الموسع مواصلة المشاورات بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن الموضوع المحدد، رهناً بالموافقة اللاحقة للمجلس، الذي سيُعالَج في الجزء الرفيع المستوى (انظر المرفق الثاني).

دال- مسائل أخرى

(البند 7 من جدول الأعمال)

الموضوع والأسئلة الإرشادية المحدَّدان للدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

63- قرر المجلس، في جلسته العامة الختامية أيضاً، أن يواصل المنسقون الإقليميون مشاوراتهم بهدف التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر من الأسبوع الذي يبدأ في 20 شباط/فبراير 2023. وبعد التوصل إلى اتفاق غير رسمي، يعمم الموضوع المقترح والأسئلة الإرشادية ومشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية للموافقة عليهما رسمياً من خلال إجراء الموافقة الصامتة.

الجدول الزمني للاجتماعات

64- وافق المجلس، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 15 شباط/فبراير 2023، على الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام 2023، على النحو الوارد في الورقة غير الرسمية المؤرخة 31 كانون الثاني/يناير 2023[(1)].

هاء- اعتماد التقرير

(البند 8 من جدول الأعمال)

65- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 15 شباط/فبراير 2023، التقرير المتعلق بدورته التنفيذية الثالثة والسبعين، الذي سيتضمن الاستنتاجات المتفق عليها المعتمدة ومواضيع اجتماعات الخبراء، والإجراءات المقررات التي اتخذها المجلس، والمسائل التي نوقشت في إطار بند المسائل الأخرى، فضلاً عن المسائل الإجرائية وما يتصل بها من المسائل. وأذن المجلس كذلك للمقرر، تحت سلطة الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير المقدم إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، مع مراعاة وقائع الجلسة العامة الختامية.

(1) صدرت بوصفها الوثيقة TD/B/INF.256.

المرفق الأول

المواضيع المعروضة على اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات واجتماعات الخبراء الأحادية السنة

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

الموضوع

الانتقال إلى نموذج نمو يقوم على الطاقة النظيفة: التحديات والفرص والحلول

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

الموضوع

دور التجارة والخدمات في تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار دعماً لانتقال منصف إلى الطاقة المستدامة

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

الموضوع

إدارة تقلب أسعار السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية

موضوع متكرر

التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية

اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وريادة المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

الموضوع

التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في مجال التنويع الاقتصادي المستدام

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

الموضوع

التنسيق والرقمنة كوسيلة لتيسير التجارة المتسارع والذكي مناخياً

اجتماع الخبراء بشأن تعزيز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً من أجل زيادة استخدام الأفضليات التجارية لرفع اسمها من القائمة مع الحفاظ على الزخم

الموضوع

تعزيز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً من أجل زيادة استخدام الأفضليات التجارية لرفع اسمها من القائمة مع الحفاظ على الزخم

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين لمجلس التجارة والتنمية

1- المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض.

2- الجزء الرفيع المستوى*

3- مناقشة عامة

4- التقرير السنوي للأمينة العامة

5- تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2023: فتح نوافذ خضراء – الفرص التكنولوجية لعالم خفيض الكربون

6- الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

7- مؤشر القدرات الإنتاجية لوضع السياسات على أساس الأدلة

8- تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

9- تنفيذ نتائج الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

10- العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

11- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

12- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانيْن الاقتصادي والاجتماعي

13- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الرابعة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

14- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) تقرير رئاسة الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة دورات تدريبية في الفترة 2022–2023 وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية؛

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس؛

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس؛

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛

(هـ) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995(د-19)؛

(و) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.

15- مسائل أخرى.

16- اعتماد التقرير

* يتم تأكيد الموضوع لاحقاً، انظر الفصل الثالث، الفقرة 62.

المرفق الثالث

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية

ألبانيا	لاتفيا
أنغولا	لبنان
الأرجنتين	ليسوتو
أرمينيا	ليتوانيا
النمسا	مدغشقر
جزر البهاما	ملاوي
بنغلاديش	ماليزيا
بيلاروس	موريشيوس
بلجيكا	المكسيك
بنن	جمهورية مولدوفا
البرازيل	منغوليا
بلغاريا	المغرب
بوركينا فاسو	موزامبيق
كمبوديا	ناميبيا
شيلي	هولندا
الصين	نيجيريا
كولومبيا	عمان
جمهورية الكونغو الديمقراطية	باكستان
جمهورية الكونغو	بنما
كوستاريكا	بيرو
كرواتيا	الفلبين
كوبا	بولندا
الجمهورية التشيكية	البرتغال
الدانمرك	الاتحاد الروسي
جيبوتي	سيراليون
الجمهورية الدومينيكية	سلوفاكيا
إكوادور	سلوفينيا
السلفادور	جنوب أفريقيا
إستونيا	إسبانيا

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(73)/INF.1.

إثيوبيا	سري لانكا
فنلندا	دولة فلسطين
غابون	السودان
ألمانيا	سويسرا
غينيا	الجمهورية العربية السورية
غيانا	تايلند
هندوراس	توغو
هنغاريا	ترينيداد وتوباغو
الهند	تونس
إندونيسيا	تركيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)	أوغندا
العراق	الولايات المتحدة الأمريكية
إيطاليا	أوروغواي
اليابان	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
الأردن	فييت نام
كازاخستان	اليمن
كينيا	زامبيا
الكويت	زمبابوي

2- وحضر الدورة ممثلو البلدان التالية الأعضاء في المؤتمر، غير الأعضاء في المجلس:

ساموا
غامبيا
فانواتو
فيجي
كابو فيردي
الكرسي الرسولي
النيجر

3- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون الإسلامي

4- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثَّلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
وحدة التفتيش المشتركة

5- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلةً في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة العمل الدولية

مركز التجارة الدولية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجموعة البنك الدولي

منظمة التجارة العالمية